

**اثر النظر المقاصدي في معالجة النوازل... فقه الصحابة  
انموذجا**

**أ.م.د. احمد جاسر حمادي ناصر**

**كلية الإمام الأعظم الجامعة**

**Looking at the purposes. And its impact on  
dealing with new incidents...the Companions'  
jurisprudence as a model**

**Dr. Ahmed Jassim Hammadi Nasser Al-Issawi**

**a.esawee12@gmail.com□**

## Research Summary

The (intentional thought) was present among the Companions in many situations in the life of the Prophet, may God bless him and grant him peace, and after his death, and the many interpretations of the Companions testify to this, because they received directly from the Prophet, and it had a great impact on their understanding because of their knowledge of the reasons for the revelation of the verses, which helps them On understanding what is required and realizing the objectives, and their closeness to the Prophet, may God bless him and grant him peace, and seeing his actions, which explain and explain what was reported about him, and the Arabic language and knowledge of the intentions of the words of the Arabs, and they know the connotations of meanings, as well as sincerity and piety that they were upon, for these reasons the idea emerged. Research on some of the interpretations of the Companions in (Calamities) with their intentional view under the title Intentional consideration and its impact on dealing with calamities... The Companions' jurisprudence as a model

## ملخص البحث

كان الفكر المقاصدي حاضرا عند الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين في كثير من المواقف في حياته عليه السلام وبعد مماته وتشهد لهذا اجتهاداتهم الكثيرة؛ فلتلقيهم المباشر منه عليه السلام اثر كبير في الفهم واطلاعهم على اسباب نزول الاحكام، واسباب ورودها مما يساعدهم على فهم المطلوب و ادراك المقاصد، وقربهم منه عليه السلام ورؤية افعاله التي تفسر ما ورد عنه وتشرحه، والسليقة العربية وسعة الإطلاع على مقاصد كلام العرب، ويعرفون دلالات المعاني، وكذلك الاخلاص والتقوى الذي كانوا عليه، فلهذه المعطيات انجلت فكرة تسليط الضوء على بعض اجتهادات الصحابة في النوازل بنظرتهم المقاصدية تحت عنوان (اثر النظر المقاصدي في معالجة النوازل... فقه الصحابة انموذجا) وتناولت فيه اهتمامهم بالضروريات الخمس، فلمقصد حفظ النسل والعرض نجد اجتهاد مجزز المدلجي المقاصدي الذي يهتم بالانساب يقضي قضاء يرفع فيه الشك ويدفع فيه الشبه حول نسب اسامة لابيه وقضاؤه ملزم وقريب منه اليوم ما يعرف بالبصمة الوراثية التي نعرف من خلالها ما يشته به فيه من المواليد الجدد وتحديد هوية المجرمين وشخصهم بادنى اثر لهم، ولمقصد حفظ النفس ياتي اجتهاد الفاروق في توجيهه المقاصدي والصحي لابي عبيدة بضرورة تجنب وباء عمواس (بالحجر الصحي) وقريب منه اليوم كوفيد ١٩، وحينما بالغ في عقوبة ابن عمرو بن العاص في تعديه على القبطي عملا بمقصد احترام القانون والحكم، والمحافظة على هيبتهما، وحينما استشرف المالات التي لا تحمد وجه بحفظ القرآن رعاية لمقصد حفظ الدين، وامتناع الامام علي عن محو عبارة (محمد رسول الله) جاء لمقصد تجليله وتعظيمه عليه السلام فلم يكن عصيانا بل كان حبا وادبا، ولمقصد حفظ اموال الناس وممتلكاتهم جاء اجتهاد الخلفاء المقاصدي بتضمين الصانع وتقديم المصلحة العامة على الخاصة وعقوبة من يغش بمعاملته مع الناس بمصادرة ماله كما فعل الفاروق حينما اراق لبنا مغشوشا، ولمقصد حفظ العقل جاء اجتهاد الخليفة الثالث عندما لم يرتدع الناس عن الخمر جعله يجمع الصحابة فيستشيرهم، فقد فهم من جمعه لنصوص الشريعة وقواعدها الكلية وجوب الحفاظ على العقل من التعطيل و التخدير، فيتقدم الامام علي باجتهاده في ان يكون حد الشارب ثمانين جلد.

## المقدمة

الحمد لله وكفى وصلاة وسلام على رسوله المصطفى وعلى من اتبعهم من اهل التقى اما بعد: فان من سنن الله القائمة في هذا الكون تبدل احوال الناس وتغير ظروفهم فلكل عصر ادواته ووسائله، ولكل اهل زمان عاداتهم واعرافهم الخاصة، ومن حكمة الله ان تكون شريعتنا مشتملة على حكم واسرار وعلل مراعية لمصالح العباد ومعرفة العبد لهذه الاسرار والحكم تسهل عليه امتثاله لخالقه وهذه هي المقاصد التي امرنا بحفظها. ان الاهمية الكبرى لعلم المقاصد هي اظهار الكمال التشريعي الاسلامي، وقدرته على احتواء كافة النوازل والوقائع والمستحدثات، فقد امتاز شرعنا عن بقية شرائع السماء وقوانين الارض بكونه صالحا لكل الازمنة والامكنة. كان الفكر المقاصدي حاضرا عند الصحابة في كثير من المواقف في حياته عليه السلام وبعد مماته وتشهد لهذا اجتهاداتهم الكثيرة. فلحفظ النفس حينما احتلم ابن العاص في الليلة الباردة فأشفق ان اغتسل أن يهلك فتيمة، ثم صلى بأصحابه فقصوا الخبر لرسول الله فقال: يا عمرو صليت اماما وانت جنب؟ فأخبره بالذي منعه من الغسل وذكر له فهمه لمقصد الله بجرمة قتل الانسان نفسه وبأن الشريعة جاءت لحفظ النفس لذلك تأول عمرو الخطاب الرباني فاثبته في هذا الموقف و حافظ على نفسه من مظنة الهلاك فضحك عليه الصلاة والسلام ولم يقل شيئا. وفي قصة الرجل الذي أصابه جرح في عهده عليه السلام ثم اصابته جنابة فأمره بالغسل فاغتسل فمات فلما بلغه ذلك عاب عليهم عدم فهمهم مقاصد الشريعة ودعا عليهم بالقتل . وكثير من أمثال هذه المسائل التي لم يقفوا امامها دون نظر واجتهاد بل نظروا في الشريعة معتبرين لمقاصدها غير مهملين لألفاظها

فوجدوا ضالتهم وحققوا شمول الشريعة وحافظوا على ثباتها. ان كثيرا من الامثلة الفقهية التي تبناها الصحابة سواء بنقلها عن الوحيين أو ببيانها من قبلهم، تدل بجلاء تام على اهتمامهم البالغ، وتعويلهم الكبير على المقاصد الشرعية في معالجة النوازل وتأطير الحوادث والمستجدات، ومن تلك الأمثلة: امضاء الطلاق الثلاث، وابطال نكاح المحلل، وعدم قبول توبة من تاب بعد تكرار التلصص وقطع الطريق، وغير ذلك مما هو موجود في المصادر والمطامير من الامثلة الكثيرة التي عمل فيها الصحابة بالمقاصد كان الصحابة قدوة في الاجتهاد، وادراك المقاصد كان حاضرا في اجتهاداتهم في فهم نصوص الوحيين، وفي استنباط الاحكام للنوازل في وقتهم فهم افقه الناس بالقرآن واعلم العلماء بمقاصده وبواطنه، واما تقدمهم على غيرهم في معرفة مقاصد الشارع وتنزيلها على الوقائع؛ فلتلقيهم المباشر منه عليه السلام. ولهذا اثر كبير في الفهم من حيث صفاء المنهل حيث يتلقون الوحي غضا كما نزل ويسمعون كلامه عليه الصلاة والسلام مباشرة ودقة فهمهم حيث كان معلمهم عليه السلام افسح من نطق بالضاد، ووجد آذانا تسمع وقلوبا تعقل ويقينهم الحاصل لهم لما سمعوه وفهموه فعلمهم يقرب من اليقين وعلم غيرهم ظني واطلاعه على اسباب نزول الاحكام واسباب ورودها مما يساعدهم على فهم المطلوب و ادراك المقاصد وقربهم منه عليه السلام ورؤية افعاله التي تفسر ما ورد عنه وتشرحه والسليقة العربية وسعة الإطلاع على مقاصد كلام العرب، فهم يفهمون القرآن والاحاديث سليقة لا تكلفا، ويعرفون دلالات المعاني وكذلك الاخلاص والتقوى الذي كانوا عليه. وقد اجتهد بعض الصحابة رضي الله عليهم مباشرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فلزما على الناظر في نصوص الشريعة أن ينظر إليها جملة و أن يدرك مقاصدها و إلا أخطأ في فهم الخطاب الشرعي. ومما دعاني لخوض غمار هذا المجال اني وقفت على نماذج من اجتهادات الصحابة بنظرهم المقاصدية فيما كان يستجد من وقائع ونوازل، وجاء هذا البحث اجابة عن اسئلة ترى ان اجتهادات الصحابة خاصة بهم وبزمانهم، وقد سبقتي في هذا المجال دراسات كثيرة لكن الاضافة المعرفية التي جاء بها البحث هو التعمق والتحليل للنظر المقاصدي الذي جاءت به اجتهاداتهم، فكنت اقف متعجبا من تلك النظرات الثاقبة التي كانوا ينظرون بها لما يستجد فرأيت لزاما علي افرادها بالدراسة والبحث، فجاء هذا الجهد تحت عنوان اثر النظر المقاصدي في معالجة النوازل.. فقه الصحابة نموذجاً، لابين بدراسة مقاصدية تحليلية اهتمام الصحابة بالنظر المقاصدي والوقوف على اسرار الاحكام وان لم يصرحوا به. وكانت منهجيتي تتمثل بايراد الحادثة التي اجتهد فيها الصحابة رضي الله عنهم ثم ابدأ بتحليلها وفق النظر العميق للاجتهاد المقاصدي وربطها بما يستجد في زماننا، فجاءت فكرة البحث ترتكز على امرين:

اولا تسليط الضوء على ما اثمرته لنا اجتهادات الصحابة من ثروة فقهية عظيمة حين كانت المقاصد حاضرة عندهم فيما يستجد من النوازل والوقائع التي حدثت في حياته عليه الصلاة والسلام وبعد وفاته. ثانيا الخروج قليلا عن حرفية نصوص الشريعة، او الجمود عليها وقد جاء البحث مكونا من مقدمة ومبحثين وخاتمة: فالمبحث الاول: مفهوم المقاصد وأهميتها في معالجة النوازل وفيه مطلبان: المطلب الاول: معنى المقاصد لغة واصطلاحا. المطلب الثاني: اهمية المقاصد في معالجة النوازل. والمبحث الثاني: التطبيقات الفقهية لفقه الصحابة وفيه اربعة مطالب: المطلب الاول: نوازل العبادات المطلب الثاني: نوازل المعاملات. المطلب الثالث: نوازل الحدود المطلب الرابع: نوازل متفرقة اما الخاتمة فقد ذكرت فيها اهم ما وقفت عليه من نتائج لهذا الجهد، والله اسأل ان يجنبني زلة القدم وهفوة القلم. المبحث الاول مفهوم النوازل والمقاصد واهمية المقاصد في معالجة النوازل المطلب الاول معنى النوازل والمقاصد النوازل لغة جمع مفردا نازلة من الفعل نزل اي هبط ووقع وهي المصيبة الشديدة (١) التي تدل على هبوط شيء ووقوعه، ومنها النزول عن الدابة، ونزول المطر (٢).

**واصطلاحا تطلق على معان منها:** الوقائع المستجدة التي لم يرد فيها نص او اجتهاد (٣)، والمسائل والوقائع التي تغتفر الى نظر واجتهاد لاستخراج احكامها (٤)، والمصائب التي تنزل بالامة فيشرع لاجلها الدعاء (٥). وهذه المعاني مستعملة عند علمائنا، الا ان المعنى الاول هو الاكثر استعمالا وانتشارا وهو المتبادر للذهن عند الاطلاق (٦).

**وبما ان النازلة لغة تاتي بمعنى المصيبة التي تنزل بالناس والمتأمل يدرك علاقة المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي، فوقع الوقائع المستجدة على المجتهد كوقوع المصائب على عامة الناس كونها تقع مفاجئة وتتطلب منه جهدا يبذل وسعة طاقة تستفرغ لاستخراج حكمها لانها لم يسبق فيها نص او اجتهاد.**

### الألفاظ ذات الصلة

ان الناظر في مصنفات العلماء يرى انهم يعبرون عن النوازل بمصطلحات اخرى مثل: الوقائع ومفردا واقعة (٧) والواقعة نازلة من الدهر و صروفه (٨)، والحوادث وهو مصطلح شائع عند الفقهاء واهل الاصول (٩) والحدث من احداث الدهر شبه النازلة (١٠)، والمسائل أو القضايا

المستجدة وقد قام الصحابة ومن جاء بعدهم من تابعين واتباعهم وفقهاء الامة بالاجتهاد في المسائل المستحدثة في زمانهم (١١) وهذا المصطلح غالباً ما يعبر به فقهاؤنا المعاصرون (١٢).

### مفهوم المقاصد لغة واصطلاحاً

**المقاصد:** لغة جمع مقصد من قصد يقصد قصداً وهو مصدر ميمي (١٣)، ويستعمل في الزمان والمكان والمصدر، وجمعه مقاصد وقد جمعت كلمة قصد على قصد وهو خلاف ما عليه النحاة (١٤)، تأتي المقاصد في اللغة من: القصد وهو الاعتزام والأتم تقول: قصده وقصد اليه (١٥) والقصد الاستقامة والاعتدال فلا ميل الى احد طرفي التفریط والافراط يقال: سبيل قصد وقاصد أي: مستقيم كأنه يقصد الوجه الذي يؤمه السالك لا يعدل عنه (١٦)، والقصد طلب الشيء بعينه تقول: قَصَدْتُ الشَّيْءَ أي طلبته نفسه (١٧)، والقصد الغاية والفحوى يقال: مقصدي من فعل كذا: اعانته اي غايتي كما يقال: المقاصد الشرعية هي الاهداف التي وضعت لها ومقاصد المتكلم ما يخفيه وراء سطره (١٨). وبعد هذا يتبين ان معنى الغاية هو الاقرب لبحثنا، ومعاني الأتم والاعتزام والتوجه واتيان الشيء كلها تدور حول ارادة الشيء وغايته والعزم عليه.

### اما في الاصطلاح

فلم يكن للأصوليين السابقين تعريف اصطلاحى واضح جامع مانع دافع للاعتراض للمقاصد فلفظه غير دال على شيء ما لم يضاف الى غيره بما يوضح معناه المراد كقولنا مقاصد الشرع او مقاصد المكلف ومرادنا هنا المقاصد الشرعية وهذا المصطلح علم ولقب على علم معين لم يكن للسابقين فيه تعريف يوضح معالمه مع عظيم اهتمامهم به حتى جاء الامام الشاطبي ليكون له قصب السبق في تحديد معالمه فقد عرفه الامام الشاطبي بالتقسيم حينما قسمه الى قسمين: الاول يرجع الى قصد الشارع ويرى الغزالي انه: المقصود الشرعي من الخلق هو حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. (١٩) والآخر يرجع الى قصد المكلف الذي هو: الهدف الذي يقصده المكلف من تصرفه واعتقاده وقوله وفعله فهو الذي يفرق بين العبادة و العادة وبين الخالص لله وما هو رياء وبه يحقق المكلف اهدافه الدنيوية والاخروية. (٢٠) **فالمقاصد:** معانٍ رتبَّ الشارع الحكيم عليها حكمه وحكمه؛ تقريراً لمصلحة العباد دنيا واخرى.

### الالفاظ ذات الصلة

استعمل العلماء بعضاً من مرادفات المقاصد كالمصلحة، والمناسبة، والعلة، والحكمة، واسرار الدين، وروح التشريع، والفحوى، واهداف الشريعة، وحكمة التشريع، والغاية، وفلسفة التشريع، وارواح الاعمال، وقد تبين انهم ارادوا المعنى نفسه الوارد عند اللغويين وهو كونها غاية ٢١.

### اقسام المقاصد

ان المقاصد تنتوع الى اقسام كثيرة باعتباريات متعددة فهي تنقسم من حيث جهة الصدور الى مقاصد شارع ومقاصد مكلف، ومن جهة تعلقها بعموم الامة الى مقاصد كلية واخرى جزئية، ومن جهة قصدها الى مقاصد اصلية واخرى تبعية، ومن جهة جزم حصولها الى مقاصد قطعية واخرى ظنية وثالثة وهمية، ومن جهة شمولها الى مقاصد عامة واخرى خاصة، ومن جهة مصالح الخلق التي جاءت بها الى مقاصد ضرورية واخرى حاجية وثالثة تحسينية.

### المطلب الثاني اقسام المقاصد واهميتها

ان لله حكمة باهرة وآية ظاهرة في كل امر من شرائعه و صنع من صنائعه تدل على وحدانيته تعالى وحكمته لا تنكرها العقول السوية، وبما ان المقاصد هي ارواح الاعمال ٢٢ وهي معرفة ماذا اراد الله من وراء هذه الاحكام وعلم الوحيين لا ينال الا بالمقاصد ومعانيها ومراميتها، ففهم هذه المقاصد على كمالها والتمكن من الاستنباط بناء على هذا الفهم يوصلان صاحبها الى مرتبة الاجتهاد. ويمكن القول ان اهمية علم المقاصد تتلخص باهم الفقرات الاتية: ٢٣

أولاً: ان علم المقاصد ينمي ملكة صاحبه وموهبته وقدرته على الاجتهاد فيها، يستطيع استنباط احكامه العملية من ادلتها التفصيلية من (وجوب، واستحباب، واباحة، وكراهة، وتحريم) فبمعرفة المقاصد العامة والخاصة تنمو هذه الملكة الاجتهادية.

ثانياً: ان علم المقاصد يعمل على زيادة اطمئنان النفس باحكام الشريعة فالنفس تدعن لما عرفت غايتها.

ثالثاً: ان علم المقاصد يساعد على تطبيق الاحكام في الواقع تطبيقاً صحيحاً ويسهل امتثال العبد لخالقه . رابعاً: ان علم المقاصد يفيد المجتهد في قضية الترجيح على ضوء المقاصد عند التعارض في الادلة تعارضاً في ظاهرها لعدم وجوده في الحقيقة.

خامسا: ان علم المقاصد يؤكد صلاحية شريعتنا و بقاء واقعيتهما، مرونتها ومقدرتها على التعايش مع مختلف الظروف والبيئات.  
سادسا: ان علم المقاصد يجنب صاحبه الشذوذ في الفتوى فمعرفة الفتوى في المستجدات بما يتفق مع احكام شريعتنا ومقاصدها هي ما تتضبط به الفتوى، فمن اسباب ظهور الفتوى الغربية الجهل بعلم المقاصد.  
سابعا: ان علم المقاصد يحقق للمجتهد توازنا واعتدالا في الاحكام فالاصل فيها ان تكون غير مضطربة والشرع لا يفرق بين تماثلات الاحكام ولا يجمع بين مختلفاتها.

ثامنا: ان علم المقاصد يحفظ صاحبه من التفریط في ظاهرية النصوص ومن الافراط في المعاني لحد ترك النصوص واهمالها بل ومخالفتها تحت شعار احكامنا بروح الشريعة ومقاصدها ولا تلزمونا بالنصوص  
تاسعا: ان علم المقاصد يعلمنا موازنة مصالح الامور مع مفاسدها، والتقديم بين المهم الاهم، ومعرفة خير الخيرين وشر الشريرين.  
عاشرا: ان علم المقاصد يحد من اختلافات ونزاعات الفقهاء، ومن التعصب المذهبي، ويبني الحكم، وينسق الآراء المختلفة.  
حادي عشر: ان علم المقاصد ينفع في تعدية الحكم، من الاصل الى الفرع، ومن الكلي الى الجزئي، ومن القاعدة الى التفرع، فالحكم الثابت شرعا اما نصب الاسباب عللا للاحكام كجعل السرقة موجبة للقطع، واما اثبات الاحكام ابتداء من غير ارتباط بالاسباب.  
**البحث الثاني: التطبيقات الفقهية لفقه الصحابة**

### المطلب الاول: نوازل متفرقة

#### اولا/القيافة بين الامس واليوم (البصمة الوراثية صورة حديثة للقيافة)

ان اهل الجاهلية كانوا يقدحون في نسب اسامة لابيه رضي الله عنهما؛ كونه كان شديد السواد، لان امه كانت كذلك، لكن اباه كان اشد بياضا من القطن والولد سرُّ والديه، وذات يوم كانا نائمين وقد ظهرت اقدامهما فدخل عليهما القائف مجرز المدلجي الذي كان معروفا بتتبع الاثار ومعرفة شبه الرجل بذويه بحيث اذا قال ان فلانا ابا لفلان فان النسب يثبت وتزول الشبهة التي كانت تحوم حول ذلك النسب. فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض وكانت هذه بشرى عظيمة للنبي عليه السلام فقد دخل على امنا الصديقة بفرح وسرور مستنير الوجه قائلا الم تسمعي ما قال المدلجي عندما رأى اقدام زيد واسامة قال: ان هذه الأقدام من بعض وسروره عليه السلام اقراراً بالقيافة..... فبهذه الشهادة كف مجرز الطعن عنهما واسكت المتكلمين في نسبهما فالقافة اذن هي الحاق الولد بذويه عن طريق الشبه بينهم كالحاق الفرع بالأصل عند الاصوليين عن طريق الشبه، ولا بد للقائف ان يكون مسلما مكلفا عدلا ذكرا سميعا بصيرا عارفا بالقيافة مجريا في الإصابة. ٢٤  
موطن الشاهد المقاصدي المتعلق ببحثنا

١- ان من مقاصد شرعنا الحفاظ على النسل والعرض ليبقى النسب سالما لشدة اهتمامهم بالانساب فحفظ العرض من الضروريات الخمس  
٢- فرح النبي عليه السلام واطمأنانه على رعاية اصحابه لمقصد حفظ العرض حين رأى اهتمام مجرز بامر القيافة  
٣- ان اثبات براءة المتهمين مقصد شرعي وضرورة ملحة في العاجل والأجل  
٤- ان مقصد حفظ العرض كان حاضرا عند العرب قديما فقد كانوا شديدي الغيرة عليه  
٥- احترام ذوي الاختصاص والكفاءة والعقل هدي نبوي كريم كما في اعتماد الخبرة في اثبات النسب في حال الاختلاف، وهذه الخبرة تمثلت في القيافة

٦- قضاء القائف ملزم عند العرب في الجاهلية والاسلام فهو حاكم وله ولاية ومستنده النظر والفكر لا سيما وان قضاءه يجعل الولد يرث ممن نسب اليهما ويرثانه. ٢٥  
٧- ان قواعد الشرع واصوله لا تمنع من استخدام طريقة حديثة يُعرف بها النسب من اجل الوصول الى اليقين ، فلو كانت موجودة في اسلافنا لاستعملوها ، فمع تقدم العلم وتطوره لابد من تقبل كل ما يتلائم مع مقاصد الشرع ويحقق المصلحة العاجلة والاجلة للعباد.  
٨- قريب من شهادة او قضاء القائف البصمة الوراثية اليوم DNA فنتيجتها قطعية حينما تثبت عائدية دقائق تفاصيل الشخوص كالشعرة واللحاح والمني، فهي ادق من غيرها بكثير في تحديد هوية الانسان وشخصيته فبمجرد زيادة كمية احماض امينية تزداد صفات الشخص الوراثية وضوحا فنسبة الوصول الى نتيجة صحيحة مطمئنة. ٢٦.

٩- بما ان قول القائف المسند الى شبه خفي مقدم على قول القائف المسند الى شبه ظاهر عند بعض الفقهاء بان الاول معه زيادة علم تدل على حدقه وبصيرته فمن باب اولى اعتبار البصمة الوراثية لان فيها زيادة علم وحق واكتشاف المورثات الجينية الدالة على العلاقة النسبية بين المتشابهين بما لا يوجد مثله في القافة ٢٧

١٠- وجوب الأخذ بخبرة اهل الطب بعدما تطور العلم وتقدم الطب واكتشفت وسيلة جديدة وصورة حديثة للقيافة وهي البصمة الوراثية ضمن وسائل التعرف على هوية الاشخاص

١١- لا تكون القيافة بالشبه الخارجي لوجه الانسان فقط فهذا يشترك فيه كثير من الناس ، وإنما تكون القيافة بمعرفة مواطن الشبه بين الأعضاء كما فعل مجرز واقره عليه الصلاة والسلام

١٢- يمكن تطبيق تقنية البصمة الوراثية والاستفادة منها في مجال اثبات النسب من عدمه في الحالات الآتية: ٢٨

أ- تمييز المواليد الذين تم الاشتباه بهم في المستشفى ب- الاشتباه في الاطفال الذين ولدوا بطريقة الانابيب

ج- عند فقد طفل بسبب الحوادث والكوارث او طفلي لقيط فيحصل بذلك نزاع او خلاف

د- عند الاشتراك في وطء فيه شبهة وحصول حمل به كاغتصاب امرأة بأكثر من رجل في وقت واحد فيحصل حمل.

هـ- حال ادعاء شخص ذي بيعة نسب طفل عند آخر قد نسب هذا الطفل الى الاخير سابقا من غير بيعة .

١٣- تمييز الشخص او نفيه في الآتي: ٢٩

أ- عودة المفقود والاسير بعد غيبة طويلة ب- معرفة الشخص في حالة الجثث المشوهة من حروب وحوادث الدنيا

ج- التأكد من شخوص هارين من العقوبات د- التثبت من ادعاء الانتساب لقبيلة جراء الهجرة

١٤- ثبوت الجرائم او نفيها عن طريق تتبع ما خلفه المتهم في موطن الجناية من كل ما يثبت هويته كما هو حال قضايا الزنى والاعتصاب والقتل والخطف والسرقة وغير ذلك.

### ثانيا/ حفظ حرية الإنسان مقصد عظيم

اختلف قبطي مع محمد بن عمرو بن العاص حول فوزه عليه فاشتاظ بن عمرو غاضبا فضرب القبطي سوطا قائلا :خذها من ابن الاكرمين مرتين ،وعندما علم والده بالتجاوز والتعدي عليه ذهب من مصر الى الفاروق في المدينة المنورة لانه خليفة لا يضيع عنده الحق ولا يظلم عنده احد فشكى له المصري ما فعله ابن عمرو فطلبه الفاروق للعدالة مع والده الذي كان والي مصر وعندما جاء اليه وثبت التعدي قال الفاروق لولد المصري: هذه الدرة اضرب بها ابن الاكرمين واعاها ثلاث مرات فضرب القبطي ابن عمرو بن العاص حتى اذاه ولم يكتف الخليفة العادل بهذا بل قال له : ضعها على راس ابن العاص فما ضربك الا بسلطان ابيه، فقال القبطي: يا خليفة المسلمين قد ضربت من ضربني فقال الفاروق: اما والله لو ضربته ما حلنا بينك وبينه ثم التقت الفاروق الى ابن العاص قائلا كلمته المشهورة: بم استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا وخاطب المصري قائلا :انصرف فان رابك ريب فاكتب اليّ ٣٠٠ موطن الشاهد المقاصدي المتعلق ببحثنا

١- النظرة المقاصدية للفاروق في هذه النازلة تعليمه للقادة كيف يرتقوا على امراض التكبر والطغيان ووهم الذات الفارغة حقيقة وواقعا.

٢- النظرة المقاصدية للفاروق في هذه النازلة كانت لظهار حقيقة دين الاسلام وعدالته تجاه الاقليات غير المسلمة فكما ان عليهم واجبات فلهم حقوق لا تسلب إن الرجل كان قبليا غير مسلم وبلاده قد أدخلها الفتح في الدين الاسلامي وان المشتكى منه هو ابن والي البلاد، لكن القبطي كان متيقنا ان خليفة المسلمين لا تنام له عين وهناك من يشكو ظلما.

٣- ان ذهاب القبطي من مصر الى المدينة المنورة سالماً لخير دليل على انه لم يضرب ضرباً مؤذيا او يشج راسه، لكن قضاء الفاروق كان من اجل آدمية وكرامة الانسان وهذا مقصد عظيم.

٤- النظرة المقاصدية للفاروق في هذه النازلة حينما جعل زيادة في العقوبة؛ لتحفظ للقانون وللحكم هيبتهما وهذه لا تقدر بحد القصاص

٥- قريبا من خطأ ابن عمرو عندما يستعمل الولد سلطة ابيه، ما يستخدمه الموظف في المال العام لتصرفه الشخصي يجب ان يحاسب؛ لان المال ملك الجميع فجاء قضاء الفاروق بهذا الحزم ليقطع الطريق على كل من يفكر بالاعتداء على الاخرين

٥- النظرة المقاصدية للفاروق في هذه النازلة في محاسبة عمرو وهو لم يضرب بيده؛ لانه قصر في امانة الولاية التي بين يديه وابنه لم يكن هو الوالي وليس المنصب بعهدته لكنه تصرف بحق لا يملكه حيث قال خذها وأنا ابن الاكرمين فعندما نطق محمد بن عمرو بتلك الجملة فقد وضع لنفسه حصانة ولسان حاله يقول أضربك وأنا ابن الوالي، لكي يكون رادعا له إن فكر بالرد والمطالبة بحقه .

٦- مقولة الفاروق للقبطي بعد القصاص (انصرف راشداً فإن رابك ريب فاكتب إليّ) منحّ للامان في اي مكان كان وليس امام القضاء فحسب فلم يكن قصاص الفاروق خاضعا لاي ضغوط ولا تظاهرا بالعدل بل كان اجتهادا مقاصديا يتعلم فيه اللاحق من السابق.

٧- النظرة المقاصدية للخليفة في التفاته الى هذه الجزئية بالتحديد (انصرف راشداً فإن رابك ريب فاكتب إليّ) لكي يُطمئن القبطي وكل ذي حق بان يطالب في حقه ولا يتردد حتى يكون اجتهاد الفاروق قانونا قضائيا يلتزم به المنفذ للقانون، ويتأكد المظلوم ان هناك عدالة تضمن له حقه وان احدا لا يستغل سلطة الحكم لترجيع الناس.

### ثالثا/ الفاروق يجنب اصحابه خطر الوباء

لما اشتعل الوجع بالناس في الشام بسبب الطاعون عمواس، وعلم بذلك الفاروق كتب الى ابن الجراح ليخرجه منه قائلا: اذا وصلت كتابي لا تضعه حتى تاتيني فعرف الجراح أنه يريد استخراجهم من خطر الوباء فكتب اليه قائلا: يا خليفة المؤمنين قد علمت حاجتك واني في جماعة من الجنود المسلمين ولا اجد نفسي راغبا عنهم، ولا اريد فراق جماعتي حتى يقضي الله في وفيهم امره وقضاه فخلني من عزمك يا امير المؤمنين ودعني في جندي، فلما قرأ الفاروق كتاب ابي عبيدة بكى فقال الناس يا امير المؤمنين هل مات ابن الجراح؟ قال: لا وكأن قد قال ثم كتب إليه: السلام عليك اما بعد فانك انزلت الناس ارضا عميقة فارفعهم الى ارض مرتفعة نزهة، قال الاشعري: لما اتاه كتاب الفاروق قال لي: اخرج فارتد للناس منزلا حتى اتبعك بهم فعدت الى بيتي لارتحل فوجدت اهلي قد اصيبت فرجعت الى الجراح فقلت: والله لقد كان في اهلي حدث، فقال: لعل اهلك قد اصيبت؟ قلت: نعم ثم سار بجماعته حتى نزل بالجابية ورفع عن الناس الوباء.<sup>٣١</sup>

### موطن الشاهد المقاصدي المتعلق ببحثنا

١- التوجيه القراني والنبوي يقتضي ضرورة الحفاظ على النفس والروح من الوباء والامراض، والحفاظ عليها من اهم مقاصد شرعنا، وهذا ما يطلق عليه اليوم حجرا صحيا

١\_ كانت مقالة الفاروق (فانك انزلت الناس ارضا عميقة فارفعهم الى ارض مرتفعة نزهة) توجيهها صحيا واجتهادا مقاصديا في نازلة للحفاظ على اهم الضروريات الخمس وهي النفس بالمحافظة على غير المصابين من خطر العدوى وتجنبنا المصابين من تقاوم الاصابة وقريب منه اليوم وباء كورونا (كوفيد ١٩)

٢\_ مقالة ابي عبيدة (يا خليفة المؤمنين قد علمت حاجتك، واني في جماعة من الجنود المسلمين ولا اجد نفسي راغبا عنهم ولا اريد فراق جماعتي حتى يقضي الله في وفيهم امره وقضاه) ظاهرها عدم امتثال امر ولي الامر، وحقيقتها اجتهادي مقاصدي في التعامل مع امر ولاة الامور في مواضعه، مفاده اني لا اتميز عن قومي وقد قالوا قديما اذا اردت ان تكون امامي فكن امامي، ولم نجد الفاروق يعاتب او يعنف ابا عبيدة بلى بكى عندما قرأ جوابه، فامتاعه عن الذهاب الى الفاروق امتثال ولم يكن ذلك الا لدقة فهم وبعد نظر ففي جواب ابي عبيدة تعليم للقادة أن ليس كل أمر صادر من ولي الامر واجب التنفيذ بل اذا كان الأمر منبعا من الحرص على الشخص قد يكون عدم التنفيذ له هو المطلوب

٣\_ مقالة ابي موسى (لما اشتعل الوجع بالناس في الشام بسبب الطاعون عمواس وعلم بذلك الفاروق كتب الى ابن الجراح ليخرجه منه) اجتهاد مقاصدي في نازلة وقعت مفاده ضرورة ابعاد غير المصاب عن المصاب تجنبنا للعدوى حفاظا على احد اهم الضروريات الخمس (النفس)

٤\_ (لما قرأ عمر الكتاب بكى فقال الناس يا خليفة المؤمنين هل مات ابو عبيدة؟ قال: لا وكان قد) استشراف لمآلات لا تحمد عقباها

### رابعا/ الامام علي رضي الله عنه يقدم الادب الرفيع على الامتثال لأمره عليه الصلاة والسلام

بعد طول مفاوضات بين النبي عليه السلام والمشركين انبثقت تلك المفاوضات عن صلح اسمه الحديبية وكان كاتب بنود ذلك الصلح الامام علي فامر ان يكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو، فقال الاخير: لو شهدت انك رسول الله لم اقاتلك ولم اصدك عن البيت افترب عن اسمك واسم ابيك محمد بن عبد الله؟ فقال عليه السلام لعلي: امحه فقال علي: ما انا بالذي امحاه فقال: أرنيه فاراه اياه فحاه عليه الصلاة والسلام بيده وقال اكتب هذا ما تصالح عليه محمد بن عبد الله وسهيل، وقال: انا والله رسول الله وان كذبتوني، وانا محمد بن عبد الله موطن الشاهد المقاصدي المتعلق ببحثنا

١- النظرة المقاصدية التي كانت حاضرة في اجتهاد الامام علي في هذه النازلة مفادها ان تعظيم رسول الله مهم والاهم منه عندما يكون امام اعدائه.

٢- ان النظرة المقاصدية في امتناع الامام علي عن امتثال الامر في محو عبارة رسول الله كانت كيدا لاعداء الاسلام، فالتمسك برسول الله وبوصفه تمسك وحفاظ على الدين وهو من الضروريات الخمس

٣- عدم الامتثال لا يعني العصيان دائماً فقد جاء متلائماً مع المقاصد الشرعية في تجليل رسول الله عليه السلام وهذا لا يعني التمرد على أوامره بل هو أدب وحب وتعظيم له.

٤- الحزم الذي كان عليه الامام علي من ازالة وصف رسول الله فلم يعاتبه النبي على احجامه عن تنفيذ امره لمعرفته الجيدة باصحابه

٥- ان شيوخ الصحابة قد كانوا سابقين في فهم وإدراك المقاصد الشرعية في تشريعاتهم وكيف يتعاملون مع الأمر في مواطنه

### المطلب الثاني: نوازل في العبادات كاتفاق الصحابة على جمع المصحف

قال ابن ثابت رضي الله عنه: ارسل الي الصديق بعد موت اهل اليمامة ، وكان عنده الفاروق فقال لي(ان عمر جاءني فقال: ان القتل قد اشتد بقرء كتاب الله يوم اليمامة واني اخاف أن يكثر القتل بقرء القرآن فيذهب قرآن كثير وارى ان توجه لجمع القرآن، فقلت: له كيف نفعل شيئاً لم يفعله عليه السلام ؟ فقال: هو والله خير فلم يزل الفاروق يراجعني حتى انشرح صدري له ورأيت فيه الذي راي قال ابو بكر مخاطباً زيدا: اني اراك رجلاً شاباً عاقلاً غير متهم قد كنت كاتباً لوحيه عليه السلام فتتبع كتاب الله فاجمع سورة، قال زيد: والله لو كلفوني بنقل جبل لم يكن اتقل علي من ذلك، فقلت: كيف تعملون شيئاً لم يعمل عليه الصلاة والسلام ؟ فقال الصديق : هو خير والله فما زال يراجعني في ذلك حتى انشرح صدري للذي شرح صدورهم فقمتم بتتبع القرآن فجمعتهم من العسب والرقاق والخاف ٣٢ ومن صدور الرجال ،وهذا ما اجمع عليه الصحابة ٣٣. موطن الشاهد المقاصدي المتعلق ببحثنا

١\_ النظرة المقاصدية في مقالة الصحابة منهم الصديق(كيف نفعل شيئاً لم يفعله عليه السلام)التزام بالهدي النبوي وهذا الاجتهاد جاء ضمن مقصد عظيم من مقاصد ديننا وهو حفظ ضرورة الدين

٢\_ النظرة المقاصدية في مقالة الخليفة عمر(ان القتل قد اشتد بقرء القرآن)استشراف لمالات امر غاية في الخطورة فالقتل تفريط باحد الضروريات الخمس وهو النفس، وفي الوقت نفسه تفريط بضروري اخر وهو الدين فيقتل حفظة كتاب الله ذهاب لدين الله

٣\_ النظرة المقاصدية في مقالة سيدنا عمر(وارى ان توجه لجمع القرآن) عمل لم يأمر به الشرع فالاقدام والاحجام يحدده المقام والناظر فيه، فليس كل امر لم يأمر به الشرع حراماً، فلم يرد نص عنه عليه الصلاة والسلام بجمع القرآن، ولكنهم رأوه فيه مصلحة تناسب تصرفات الشرع في حفظ الدين، والامر بحفظه مقصد عظيم والى منع الذريعة للاختلاف في اصله الذي هو القرآن.

٤\_ النظرة المقاصدية في مقالة ابي بكر(فلم يزل الفاروق يراجعني حتى انشرح صدري له ورأيت فيه الذي راي) اجتهاد في نازلة عظيمة وهي الخوف على ضياع الدين بضياع القرآن

٥\_ مقالة الخليفة ابي بكر لزيد:( اني اراك رجلاً شاباً عاقلاً غير متهم قد كنت كاتباً لوحيه عليه السلام) احترام للاختصاص واعتراف بالفضل واختيار للكفاءة، وهذا مقصد من المقاصد المهمة في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب

### المطلب الثالث نوازل في المعاملات

قضاء الخلفاء الراشدين بتضمين الصناع او الأجزاء فيما استوجروا عليه كان الاستصناع ٣٤ موجوداً في عهده عليه الصلاة والسلام فقد استصنع خاتماً ومنبراً وكان الناس يستصنعون في ايامه وسكت عنهم، والسكوت تقرير لهم عليه، فقد كان الصناع يأخذون من الناس السلع لعمل امتعة لهم، وطبيعة العمل تقتضي ان يعملوا الامتعة بعيداً عن اصحابها لان الناس تعطي السلع للصانع ثم تذهب عنها، والعمل يجري باعتبار هذه السلع امانة عند الصناع لا يضمنونها اذا تلفت او ضاعت ولا يطالبون باقامة بينة على عدم تعديهم وتقصيرهم، لكن هذا الحكم فيه ضرر بالمصالح العامة للناس، لان الاجراء يأخذون الحاجات فيخونوا ويقصروا في حفظها فيصدقون في ادعائهم اذا ادعوا ان ما حصل بغير تفريط منهم وبهذا تضيع اموال الناس او تتلف ويدفعهم الى ترك الإستصناع حفظاً للاموال وفي ذلك حرج ومشقة ظاهرة عليهم، لان حاجتهم الى الاستصناع شديدة فاقتضت المصلحة تضمين الصناع سلع الناس التي يأخذوها حفظاً للاموال فحكم خلفاء النبي الراشدين بتضمين الاجراء اذا ادعوا تلف السلع والامتعة الا اذا اقاموا بينة على ان التفريط ليس منهم، وقال الامام علي (لا ينصالح الناس الا بذلك) ولا نص فيه من الشارع وانما هو راجع الى اصل كلي مفاده وجوب تقديم مصلحة عامة للناس في حفظ الاموال على مصلحة خاصة

للصانع البريء، ولو لم يثبت التضمين مع شدة حاجة الناس اليه سيفضى ذلك إلى ترك الاستصناع بالكلية وهذه مشقة جلية واما ان يعملوا من غير ضمان وذلك بدعوى هلاك السلع وضياعها فتذهب الاموال، ويضعف الاحتراز، وتتدخل الخيانة، فكانت مصلحة الناس في التضمين كمن ذهب بقميصه لمن يكوي له فاحرقه، فجماهير اهل العلم قالوا بعدم ضمانه؛ لان يد الاجير يد امانة ولا ضمان عليه الا بتفريطه فاذا ثبت انه غير مفرط فلا يضمن. ٣٥ موطن الشاهد المقاصدي المتعلق ببحثنا

١- ان تصنيف (تضمين الاجراء) ضمن علم المقاصد يدخل في الحاجيات وقد استدلت الصحابة على ضرورة مراعاة المقاصد وحفظها من خلال افعالهم واقوالهم.

٢- ان النظرة المقاصدية للخلفاء الراشدين القائلين بتضمين الاجراء استحسانا لما رأوا حاجة الناس مع منافاته للقياس، فالاصل انهم اماناء على ما عندهم من اموال للناس؛ لتجنب التهاون مع شديد الحاجة إليهم نظرا واجتهادا .

٣- ان النظرة المقاصدية للخلفاء بقولهم بالتضمين لمصلحة راجعة الى التيسير ورفع الحرج وحفظ المال وهو احد الضروريات

٤- النظرة المقاصدية للامام الغزالي كانت مغايرة لما عليه الاكثرون فهو يعتمد فقه الموازنات في تقديم ضرورة النفس على ضرورة المال، وتقديم المصلحة المتحققة على الموهمة فلا يرى اعتبارا لهذه المصلحة؛ وذلك لعدم سلامتها من المعارضة بمصلحة تقابلها فكما ان المال معصوم فالنفس معصومة كذلك وعصمتها توجب صونها عن الضياع وأن من عصمتها أن لا تعاقب إلا بجناية وهذه لا تثبت الا بحجة واذا عدت الحجة: ارتفعت الجناية فاستحالت العقوبة، فكان القول به طريقا الى الفساد فالمأخوذ بالسرقه قد يكون بريئا عن الجناية فالهجوم على ضربه تفويت لحق عصمته لشيء موهوم غير متحقق، فمصلحة صاحب المال في تعذيبه رجاء اعترافه معارضة بمصلحة الكف عنه وترك الاضرار به وليس احدهما أولى برعاية مصلحته من الآخر فوجب علينا ان نقف عند شرع ربنا بان لا عقوبة الا بجناية ولا جناية الا ببينة لئلا نفتح للفساد بابا في ادعاء اموال قوم ودمائهم.

٥- ان النظرة المقاصدية للخلفاء الراشدين القائلين بتضمين الصناع جاءت سدا لذريعة اتلاف اموال الناس واهلاكها فلو علموا أنهم سيؤتمنون من غير ضمان ويصدقون في ادعائهم التلف لتسابقوا الى اخذ الاموال من الناس وتجروا عليها، لان الخلق بين ان يدفعوا المال للاجراء فتعرض للهلاك او يمسكوها مع عظيم احتاجهم الى استعمالها فيتحقق ضرر كبير بهم فلا يحسن كل واحد ان يعمل جميع ما يحتاج اليه

٦- ان النظرة المقاصدية للخلفاء في تضمين الاجراء تأتي ترجيحاً لمصلحة عامة على مصلحة خاصة بحيث لا يلحق الخاصة مضرة لا تتجبر، والتقديم هذا أصل شهدت له نصوص الشرع وقواعده العامة استقراء مفيدا للجزم لا قولاً بالرأي، وتشريعاً بالهوى، فمن تلك النصوص حديث النهي عن بيع الحاضر للبادي لان المبيع في البداية ارضى فاذا باعها البدو باعوها بسعرهم وكان ذلك ايسر باهل الحضر، ففي هذا الحديث تقديم للمصلحة العامة وهي مصلحة اهل المدينة على المصلحة الخاصة وهي مصلحة البائع، ونهيه عن تلقي الركبان فلا يجوز لاحد ان يتلقاهم ويشترى سلعتهم قبل ان يدخلوها السوق حتى لا يتفرد المتلقي برخص السلع دون غيره من التجار، ففي هذا الحديث تقديم للمصلحة العامة وهي مصلحة اهل السوق على المصلحة الخاصة وهي مصلحة متلقي الركبان.

٧- ان النظرة المقاصدية للخلفاء بقولهم بالتضمين تقتضي ان لا يكون هناك ضرر ولا ضرار على كلا المتعاقدين.

٨- ان تضمين الصناع يؤدي إلى قتلهم وهذه مفسدة، وعدم تضمينهم يؤدي إلى كثرتهم ثم إلى تنافسهم ثم إلى تدني الأسعار وإلى ازدهار الصناعة، والصناعة هي عماد الدول اليوم، فالمصلحة في عدم التضمين، فمن يا ترى يكون المصدر لتقرير المصلحة التي يشرع التضمين بناءً عليها؟

٩- ان فقه الموازنات يعتمد كثيرا على المقاصد ويظهر ذلك من خلال قضاء شريح في تضمين القصار فقد ضمن قصارا قد احترق بيته فقال: تضمنني وقد احترق بيتي؟ فقال له شريح: ارايت لو كان بيته محترقا اكنت تترك له اجرتك ٣٦

١٠- باب الحكم على الخاصة لاجل العامة واسع ومنه نزع الملكية الخاصة للمنافع العامة مثاله ما وقع في زمن معاوية رضي الله عنه من نقل قتلى أحد من مقابرهم إلى جهة أخرى لإجراء العين الجارية بجانب أحد وكان ذلك بمحض الصحابة ولم ينكروا عليه، وقد يكون منه تشريح جثث الأموات لفائدة طب الاحياء .

١١- ان من صور تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ضرب المتهم او سجنه اخذا بمصلحة ملائمة لتصرفات الشرع وهو من قبيل تضمين الصناع فإنه لو لم يكن الضرب والسجن بالتهمة لتعذر استخلاص المال من ساريقه وغاصبيه اذ قد يتعذر اقامة بيينة ظاهرة فكانت المصلحة وسيلة الى التعذيب والاقرار.

١٢- مثل مصلحة تضمين الصناعات في تقديم المصلحة العامة على الخاصة مصلحة العقوبة بمصادرة المال، فيعاقب الجناة بحرمانهم من مالهم الذي استعملوه في جرائمهم اما بمصادرته لصالح بيت المال او اتلافه كما فعل الفاروق حينما اراق لبنا مغشوشا وهذه العقوبة ليست مستتدة لنص شرعي او شاهد ولكن جاءت تغليبا وتقدما لمصلحة عامة على اخرى خاصة ولها صور تقاس عليها في وقتنا وهي مصلحة منع انشاء مصنع في مكان اهل بالناس، مراعاة للمصلحة العامة للسكان وتقدما لها على المصلحة الخاصة للتاجر.

### المطلب الرابع: نوازل الحدود... اولا/الاتفاق على حد شارب الخمر

اتفاق الصحابة على حد شارب الخمر ان يجلد ثمانين التي هي اذنى الحدود ومستتدهم في ذلك الرجوع إلى المصالح والتمسك بالاستدلال المرسل. ان حد شارب الخمر لم يكن مقدرا بل كان الزجر فيه جاريا على التعزيز، والتعزيرات راجعة إلى رأي الامام بما لا يتعدى اذنى الحدود فكان الشارب في عهده عليه السلام يضرب باطراف الثياب و بالنعال، فقدر ذلك على سبيل تعديله وتقويمه بأربعين ثم رأوا المصلحة في الزيادة فزادوا فكانه ثبت بالاجماع انهم امروا بمراعاة المصلحة وقيل لهم اعملوا بما رايتموه اصوب فالصحابه راوا ان الشرع يقيم اسباب الشيء في بعض المواضع مقام مسبباته كما اقيم النوم مقام الحدث واقيم الوطء مقام شغل الرحم واقيم البلوغ مقام نفس العقل لان هذه الاسباب مظان هذه المعاني فليس ما ذكر مخالف للنص، ولان السكر يؤول الى الهذيان، والهذيان يؤول الى الافتراء، فعليه حد المفترى، ولما انتهى الامر الى ابي بكر اثبته نظرا بأربعين، ثم انتهى الامر الى عثمان فتابع الناس فاجمع الصحابة فاستشارهم فقال علي ان من سكر فانه سيهذى ومن هذى سيفترى فارى عليه حد المفترى. ووجه إجراء المسألة على الاستدلال المرسل ان الصحابة يقيمون الاسباب في بعض المواضع مقام المسببات والمظنة مقام الحكمة، فقد جعل الايلاج في احكام كثيرة يجري مجرى الانزال، وحرمة الخلوة بالاجنبية حذرا من الذريعة الى الفساد الى غير ذلك من صور الفساد، فأروا الشرب ذريعة إلى الافتراء الذي تقتضيه كثرة الهذيان، فانه اول سابق الى السكران قالوا. فهذا من اوضح الادلة على اسناد الاحكام الى المعاني التي لا اصول لها (يعني على الخصوص به) وهو مقطوع من الصحابة رضي الله عنهم ٣٧. موطن الشاهد المقاصدي المتعلق ببحثنا

١- ان تشريع الحدود لا يقتصر على الادلة المتفق عليها، فقد يشرع حد ومستتده دليل مختلف فيه كالمصالح المرسله فالاحكام قد تستند الى معاني لا اصول لها وبتقريب من منصوصات الشرع مع شديد حرصهم على ان لا يزيد التعزيز على تعزيره عليه السلام

٢- كان زجر المخمور في عهده عليه السلام يجري مجرى التعزيز، فقد كان يأمر بضربه بالنعال واطراف الاكمام ولكن لما لم يرتدع الناس وكثر الخمر وشاع نظر الصديق في الامر نظرة مقاصدية لما سيؤول اليه الحال من كثرة في الخبائث الناتجة عن الخمره فقرره نظرا ان يحد اربعين جلدة، ثم انتهى الأمر الى عثمان فتابع الناس فاجمع الصحابة رضي الله عنهم فاستشارهم.

٣- النظرة المقاصدية في اجتهاد الخليفة الثالث عندما لم يرتدع الناس عن الخمر جعلته يجمع الصحابة فيستشيرهم، فسيدينا عثمان فهم من جمعه لنصوص الشريعة وقواعدها الكلية وجوب الحفاظ على العقل من التعطيل و التخدير فيتقدم الامام علي باجتهاده ان تكون ثمانين

٤- النظرة المقاصدية كانت حاضرة عند الامام علي رضي الله عنه في اجتهاده عندما جعل لغلبة الظن حكما تترتب عليه من اجل هذا جرى الايلاج مجرى الانزال فاخذ حكمه، وحرمت الخلوة بالمرأة الاجنبية تجنباً لذريعة الفساد، فالسكر غالبا ما يجعل صاحبه في حالة هذيان والذي يهذى يفترى والمفترى يجلد فالسبب اقيم مقام المسبب.

٥- ان حد شارب الخمر مصلحة ترجع الى قاعدة كلية من القواعد الشرعية، مفادها اقامة مظنة الشيء مقامه، لان تناول الخمره مظنة الهذيان والافتراء والقذف، فأقيم مقام القذف في الحكم، واستوجب الحكم نفسه وهو الجلد ثمانين.

### ثانيا/المبالغة في صيانة الدماء بقتل الجماعة بالواحد حفظا لاهم الضروريات الخمس وهي النفس

كانت امرأة متزوجة رجلا من اليمن فسافر وتأخر مدة وكان عنده ولد من زوجة اخرى والولد كان معها، فاشتاقت هذه المرأة لرجل معاذ الله فخاننت رجلاً فكان يفحش بها فقالت لهذا الرجل: ان هذا الولد سيكشف امرنا امام زوجي فلو قتلناه، فقال الرجل: لا افعال هذا فبقيت تلح عليه حتى قتلوه هو وهي ومن معهم وقطعوه ووضعوا كل جزء في كيس والقوا به في الماء، ففاج زوجها يسأل عن ابنه قالوا: بانه قد مات فلما علم الحقيقة امسك بهم وبعثهم الى الفاروق واخبروه بالقصة، فجمع كبار اصحابه، فاختلوا في ذلك على رأيين: فالفاروق وعلي وابن عباس وغيرهم من علماء الصحابة قالوا: نقتلهم جميعا، فقال الفاروق قولته والله لو ان اهل اليمن باسراهم قتلوه لقتلتهم به جميعا فهذه النازلة لم ينقل عن الشرع فيها نص فجعل الفاروق رضي الله عنه نص القصاص الشرعي فيه عاما وان المقصد منه حفظ النفوس بردع القتل وتوعدهم بالقتل فرأى لزاما قتل الجماعة بالواحد في القصاص لتحقيق هذا مقصد حفظ النفس. ٣٨. موطن الشاهد المقاصدي المتعلق ببحثنا

١- لم يؤثر عنه عليه السلام قضاء قتل الجماعة بالواحد, فلما كانت الحادثة زمن عمر اجتهد فيها الرأي حيث لا نص وواقفه كثير من الصحابة على ذلك.

٢- ان الاجتهاد المقاصدي للفاروق جاء لسد ذرائع لا تحمد عقباها كالاستعانة والاشترك في القتل اذا تيقن القتل ان لا قصاص عليهم, فالمنفرد قاتل تحقيقاً والمشارك ليس بقاتل تحقيقاً فبامكان أي إنسان يريد قتل آخر فيقول: لو قتلت هذا وحدي سيقصص مني بالقتل فمن اجل الحفاظ على حياته يستاجر عددا من المأجورين فيقتلوا هذا القاتل ولا يقتلون به.

٣- ان الفهم المقاصدي للفاروق من مجموع نصوص الشريعة وقواعدها الكلية دفعه للاجتهاد بهذه النازلة من اجل الحفاظ على انفس الناس وجوارحهم من الاهدار وهذا مقصد اساسي من التشريع

٤- ان النظرة المقاصدية في قضاء الفاروق فيها قمع للجناة وزجر للناس حتى لا يفكروا في ان يقتلوا.

٥- ان انضمام اجماع الصحابة الى اجتهاد الفاروق حيث كانوا متوافرين ولم ينكر احد منهم فهذا اجماع ولا يكون ناسخا للكتاب والسنة, بل مؤيدا لهما فلا منافاة بين مدلول الآية وبين جواب الاستحسان هنا.

٦- ان المعتبر في القصاص التساوي لان في الزيادة ظلما على المعتدي وفي النقصان بخص للمعتدى عليه, ولا تساوي بين الواحد والخمسة وهذا ما يعلمه العقل ببداهته ويؤكد هذا المعنى القانون الالهي بان تكون النفس بالنفس, وهذا يقتضي ان لا تقابل النفوس بالنفس وهذا نظر بعيد عن المقاصد

٧- ان قول الصحابي وفعله لا ينهضان لمعارضة كتاب الله تعالى فضلا عن الرجحان عليه, اما اجتهاد الفاروق فلم يكن معارضا بل مطبقا لنصوص الوحيين منزلا الأشخاص منزلة الواحد, فالقصاص من الجماعة يوقف المعتدين ويجعل في المجتمع حياة ويحقق مقابلة النفس بالنفس

٨- هناك صور للقتل لا الجاء فيها كمن يقدم طعاما مسموما لضيفه اذا اكله فمات بسمه فما كل ذنب يصلح لاراقة الدم فالضيف مختار في الاكل غير مضطر إليه وداعية الأكل مخلوقة فيه غير متولدة من المضيف فلماذا اختلف في كونه سببا.

### الذاتة وفيها اهم النتائج التي تم التوصل اليها

١- ان علم المقاصد الشرعية كان حاضرا في جميع اجتهادات الصحابة رضي الله عنهم

٢- ان التلقي المباشر منه عليه السلام ورؤية افعاله المفسرة لما ورد عنه والشارحة لهديه كان له دور كبير في تنمية المهارة المقاصدية عند الصحابة رضي الله عنهم

٣- ان من مقاصد شرعنا الحفاظ على النسل والعرض ليبقى النسب سالما لشدة اهتمامهم بالانساب فحفظ العرض من الضروريات الخمس وقد جاء هذا في اجتهاد القائف مجرز المدلجي وهذا اشبه ما يكون اليوم بالبصمة الوراثية التي ازلت الغموض عن كثير من الاشكالات

٤- قضاء القائف ملزم عند العرب في الجاهلية والاسلام فهو حاكم وله ولاية ومستنده النظر والفكر, لا سيما وان قضاءه يجعل الولد يرث ممن نسب اليه ويرث منه.

٥- قريب من شهادة او قضاء القائف البصمة الوراثية اليوم DNA فنتيجتها قطعية حينما تثبت عائدة دقائق تفاصيل الشخص كالشعرة واللحاح والمني, فهي ادق من غيرها بكثير في تحديد هوية الانسان وشخصيته فبمجرد زيادة كمية احماض امينية تزداد صفات الشخص الوراثية وضوحا فنسبة الوصول الى نتيجة صحيحة مطمئنة

٦- يمكن تطبيق تقنية البصمة الوراثية والاستفادة منها في مجال اثبات النسب من عدمه في حالات: تمييز المواليد الذين تم الاشتباه بهم في المستشفى, الاشتباه في الاطفال الذين ولدوا بطريقة الانابيب

٧- يمكن تطبيق تقنية البصمة الوراثية والاستفادة منها في مجال اثبات النسب من عدمه في الحالات الاتية: تمييز المواليد الذين تم الاشتباه بهم في المستشفى, الاشتباه في الاطفال الذين ولدوا بطريقة الانابيب

٨- النظرة المقاصدية للفاروق في هذه النازلة حينما جعل زيادة في العقوبة لتحفظ للقانون وللحكم هيتهما وهذه لا تقدر بحد القصاص

٩- مقالة الفاروق (فانك انزلت الناس ارضا عميقة فارفعهم الى ارض مرتفعة نزهة) توجيهها وحجرا صحيا واجتهادا مقاصديا في نازلة للحفاظ على اهم الضروريات الخمس وهي النفس بالمحافظة على غير المصابين من خطر العدوى، وتجنبنا للمصابين من تفاقم الاصابة وهو اشبه ما يكون اليوم بكوفيد ١٩.

١٠- ان النظرة المقاصدية في امتناع الامام علي عن امتثال الامر في محو عبارة رسول الله كانت كيدا لاعداء الاسلام، فالتمسك برسول الله وبوصفه تمسك وحفاظ على الدين وهو من الضروريات الخمس لعدم الامتثال لا يعني العصيان دائما فقد جاء متلائما مع المقاصد الشرعية في تبجيل رسول الله عليه السلام فهو أدب وحب وتعظيم له.

١١- النظرة المقاصدية في مقالة الخليفة عمر (ان القتل قد اشتد بقرء القرآن) استشراف لمالات امر غاية في الخطورة فالقتل تفريط باحد الضروريات الخمس وهو النفس، وفي الوقت نفسه تفريط بضروري اخر وهو الدين فبقتل حفظة كتاب الله ذهاب لدين الله

١٢- مثل مصلحة تضمين الصناع في تقديم المصلحة العامة على الخاصة مصلحة العقوبة بمصادرة المال فيعاقب الجناة بحرمانهم من مالهم الذي استعملوه في جرائمهم اما بمصادرته لصالح بيت المال او اتلافه كما فعل الفاروق حينما اراق لبنا مغشوشا.

### المصادر والمراجع

- أثر التقنية الحديثة في الخلاف الفقهي، هشام آل الشيخ، مكتبة الرشد - الرياض: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- إحكام الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة.
- أحكام الاشتباه في النسب، علي عبدالرحيم عامر، دار السلام: ١٤٣٣ هـ.
- أحكام القرآن، ابن العربي، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٣٥ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمرير (المتوفى: ١١٨٢ هـ) المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ
- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨ هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- أسنى المطالب في شرح روض الطالب: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: ٩٢٦ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ ط: الأولى، ت: د. محمد محمد تامر
- اعلام الموقعين عن رب العالمين: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التحرير: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ
- إغاثة اللهفان من مصاديد الشيطان: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)
- الأربعين في أصول الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥ هـ) دار الكتب العلمية، لبنان
- الإشراف، ابن المنذر، دار الفكر - بيروت: ١٤١٤ هـ.
- الاعتصام: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠ هـ) تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- الأم: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطليبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤ هـ): دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م
- البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤ هـ)
- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، الناشر: دار الفكر
- البرهان في أصول الفقه عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨ هـ) الوفاء - المنصورة - مصر، ط، ١٤١٨، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب
- التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه: علي بن إسماعيل الأبياري (المتوفى ٦١٦ هـ)

- التقرير والتحرير: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ١٨٧٩هـ): دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي السنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ) المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى ٦٧١هـ) ت: هشام سمير البخاري: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م
- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١) المحقق: نايف بن أحمد الحمد، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ
- الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)
- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (المتوفى: ١١٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر
- القضاء بالبصمة الوراثية في النسب: د. بندر بن فهد السويلم
- الكافي في فقه أهل المدينة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
- الكتاب: المغني شرح مختصر الخرقى: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي، رقم الطبعة: الأولى
- الكتاب: رَفْعُ النَّقَابِ عَنْ تَقْيِيقِ الشَّهَابِ: أبو عبد الله الحسين بن علي بن طلحة الرجرجي ثم الشوشاوي السِّمْلَالِي (المتوفى: ٨٩٩هـ) المحقق: د. أحمد بن محمد السراح، د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، أصل هذا الكتاب: رسالتي ماجستير الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- المحلى: ابو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ) ت: أحمد محمد شاکر، دار التراث القاهرة
- المستصفي: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ) تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- المصالح المرسله دراسة تحليلية ومناقشة فقهية وأصولية: محمود عبد الكريم حسن، الناشر: دار النهضة الإسلامية
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المكتبة العلمية، بيروت، د. ط، د ت)
- المصلحة المرسله ضوابطها وبعض تطبيقاتها المعاصرة: د. محمد زركوط
- الموافقات في أصول الفقه: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) المحقق: محمد محمد تامر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م
- الناشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: عبد الله دراز

- الوصف المناسب لشرع الحكم: أحمد بن محمود بن عبد الوهاب الشنقيطي، الناشر: عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- بداية المجتهد، ابن رشد، تحقيق: عبدالحليم محمد، دار الكتب الإسلامية - مصر: ١٤٠٣ هـ. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي (دار القلم، بيروت - لبنان، د. ط، د. ت)
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية
- تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩ هـ) الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- تحفة المودود بأحكام المولود: المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين، ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد المنعم العاني، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
- ترتيب الفروق واختصارها: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري (المتوفى: ٧٠٧ هـ) المحقق: الأستاذ عمر ابن عباد، خريج دار الحديث الحسينية، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، عام النشر ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- تفسير الكشاف للزمخشري من خلال تفسيره (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل): محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم (المتوفى: ٥٣٨ هـ) جمع وترتيب/ العاجز الفقير: عبد الرحمن القماش
- حجة الله البالغة: أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي» (المتوفى: ١١٧٦ هـ) تحقيق: سيد سابق، الناشر: دار الكتب الحديثة - مكتبة المثني: القاهرة - بغداد
- حياة الصحابة: محمد يوسف بن محمد إلياس بن محمد إسماعيل الكاندهلوي (المتوفى: ١٣٨٤ هـ)، حققه، وضبط نصه، وعلق عليه: الدكتور بشار عؤاد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- روضة الطالبين وعمدة المفتين: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ) تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م
- شرح الزرقاني على مختصر خليل ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري (ت: ١٠٩٩ هـ) ضبطه وصححه: عبد السلام محمد أمين: دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢ - ٢٠٠٢ م
- شرح الورقات في أصول الفقه: عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، تقديم: أحمد بن عبد الله بن حميد الطبعة: الثالثة
- فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١ هـ) دار الفكر
- قواطع الأدلة في الأصول: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩ هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٩ م
- قواعد الاحكام في مصالح الانام ابو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠ هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة (وصورتها دور عدة مثل: دار الكتب العلمية - بيروت، ودار أم القرى - القاهرة) ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م
- كشاف القناع عن متن الاقناع: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١ هـ) المحقق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، دار النشر: وزارة العدل، السعودية، ط. الأولى، سنة الطبع: ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥ هـ)، المحقق: بكري حيانبي - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م

- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٧١١ هـ)، المحقق: عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي، دار النشر: دار المعارف، البلد: القاهرة
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتي الكجراتي (المتوفى: ٩٨٦ هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦ هـ)، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة طبعة جديدة، ١٤١٥ - ١٩٩٥ م
- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥ هـ): صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة الصحو الإسلامية - الكويت، ١٤٠٣ هـ
- معجم مقاييس اللغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: اتحاد الكتاب العرب، الطبعة: - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
- مقاصد المكلفين فيما يُتَعَبَّدُ به لِزَبِّ العالمين: عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر، الناشر: مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- منهج الحكم على المصلحة التي لا نص فيها عند الأصوليين: أحمد محمد عبد الرؤوف المنيفي
- ميزان الأصول في نتائج العقول: علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩ هـ)، حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة: الدكتور محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر، ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقاً)، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠ هـ) الناشر: مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر (البسطة، بيروت - لبنان) الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
- أثر البصمة الوراثية في إثبات الجرائم ونفيها، عبدالله الأحمري، مطبوعات جامعة ابن سعود الإسلامية السعودية: ١٤٢٤ هـ.
- التروك النبوية (تأصيلاً وتطبيقاً) محمد صلاح محمد الإترابي، أصل الكتاب: أطروحة ماجستير - كلية دار العلوم بجامعة القاهرة - قسم الشريعة الإسلامية، نوقشت في أواخر عام ٢٠٠٩، تقديم: مجموعة من العلماء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة: الأولى، - الصحاح، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣ هـ) اعتنى به خليل مأمون شياح (دارالمعرفة، لبنان، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥)
- المحصول: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- المسودة في أصول الفقه: آل تيمية (بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢ هـ) ، وأضاف إليها الأب، : عبد الحلیم بن تيمية (ت: ٦٨٢ هـ) ، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)
- المنتقى شرح الموطأ: ابو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤ هـ) الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ
- تاريخ التشريع الإسلامي: مناع بن خليل القطان (المتوفى: ١٤٢٠ هـ) مكتبة وهبة، الطبعة: الخامسة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١

هوامش البحث

(١) انظر معجم مقاييس اللغة ٩٨٦، والقاموس المحيط ٥٧/٤-٥٨، ولسان العرب ٦٥٩/١١.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٩٨٦.

- (٣) انظر تفسير القرطبي ٣٣٢/٦.
- (٤) الرسالة ٥١٢.
- (٥) ينظر: الكافي لابن قدامة ١٤٧/١، ومجموع الفتاوى ١٥٥/٢١، ٢٧١/٢٢.
- (٦) انظر: الفصول للجصاص ٣١٧/٢، واللمع ١٢٤/١، والتبصرة ٣٩٢/١، ٤١٢، وقواطع الأدلة ٤٦١/١، ٦/٢، ٨، ٣٠٢، والاحكام لابن حزم ٥٧٠/٤، ومختصر المؤمل ٣٦١/١، واعلام الموقعين ٨٤/١، وشرح الزرقاني ٢٩٦/٤.
- (٧) ينظر: نماذج من التعبير عن النوازل بالوقائع في البرهان ٣٣٢/١، ٥٠٠/٢، والمحصول ٢٢٧/١، والاحكام للامدي ٣٠٠/١، والموافقات ٦١/٢، والمسودة ٤٨٩، والتقريب والتحرير ٤٧٢/٣، واعلام الموقعين، ٢١٧/١، وشرح فتح القدير ٣٣٤/٢، وكشاف القناع ٣٤٤/١، ومغني المحتاج ٢١٠/٤، وتفسير ابن كثير ٣١٩/٣، وتخريج الفروع على الأصول ٨٠/١.
- (٨) لسان العرب ٤٠٣/٨.
- (٩) من عبّر بالحوادث عن النوازل الشاشي في اصوله ٣٠٠، والسرخسي في اصوله ٩١/٢، وفي المعتمد ٣٤/٢، وقواطع الأدلة ٤٦١/١، وبدائع الصنائع ١٢/٧، والفواكه الدواني ٣٥٦/٢، ومغني المحتاج ١٣٠/٤، والمسودة ٤٣٥، والبحر المحيط ٢٣٦/٦، وغيرها.
- (١٠) انظر لسان العرب ١٣٢/٢.
- (١١) ارشاد النقاد ١١/١.
- (١٢) انظر المدخل المفصل ٩١٩/٢، ومنهج استنباط احكام النوازل ٩٣-٩٤.
- (١٣) ينظر: المصباح المنير: ٥٠٤/٢.
- (١٤) ينظر: المصباح المنير: ٥٠٤-٥٠٥.
- (١٥) مختار الصحاح: ٥٣٦، تاج العروس: ٣٦/٩.
- (١٦) تفسير الكشاف: ٥٩٦/٢.
- (١٧) المصباح المنير: ٥٠٤/٢، اساس البلاغة: ٢٥٥/٢، الصحاح: ٢٥٥/٢.
- (١٨) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ١٨٢٠/٣، ولسان العرب ٣٥٣/٣.
- (١٩) المستصفي: ٢٨٧/١، حجة الله البالغة للدهلوي ٢٢/١، والموافقات ٤٤/٣.
- (٢٠) ينظر: مقاصد المكلفين: للاشقر ١٩.
- (٢١) المستصفي ٣١٧ شرح المعتمد في أصول الفقه (٣٢) اعلام الموقعين (١/ ٧٧)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (١/ ٥١) الأربيعين في أصول الدين(ص: ١٨٠) شرح الورقات للفوزان (ص: ١١٥) الشاطبي ومقاصد الشريعة ص ١١٩
- ٢٢ الموافقات: ٤٤/٣، مقاصد الشريعة للفاسي: ٣
- ٢٣ ينظر: نظرية المقاصد عند الامام الشاطبي للريسوني: ٧، المقاصد العامة للشريعة الاسلامية للدكتور يوسف حامد العالم ص ٧٩، مقاصد الشريعة عند شيخ الاسلام ص ٤٧، وما بعدها.
- ٢٤ هذه الحادثة اخرجها البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، (٤ / ١٨٩) برقم ٣٥٥٥، و مسلم في صحيحه كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد، (٢ / ١٠٨١) برقم (١٤٥٩)
- ٢٥ ينظر: الأم للشافعي (٦ / ٢٦٥)، نيل الأوطار (٦ / ٣٢٤-٣٣٦)، الطرق الحكمية (ص: ١٨٢)، أنظر تبصرة الحكام ١ / ٤٤٠ وروضة الطالبين ٤ / ٣١٧، إعلام الموقعين ٢ / ٣٥، كشاف القناع ٥ / ٦٩، بداية المجتهد (٤ / ١٤٣)، إغاثة اللهفان (١ / ٢٨٠)، المحلي (١٠ / ١٤٨)، اسنى المطالب ٤ / ٤٣٣، المنتقي شرح الموطأ ١٠ / ١٤٨.
- ٢٦ ينظر: القضاء بالبصمة الوراثية في النسب (٢٠ / ٤) البصمة الوراثية (٣ - ١٤)، بعض النظريات الفقهية في البصمة الوراثية للدكتور محمد باخضمة، ص ٢٦، المغني ٦ / ١٢٦
- ٢٧ ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة ٢ / ٩٣١، بدائع الصنائع (٦ / ٢٥٣)، تبصرة الحكام ٢ / ٩١، روضة الطالبين ٨ / ٣٧٤، مغني المحتاج ٤ / ٤٩١، المغني ٥ / ٧٦٩، كشاف القناع ٤ / ٢٠٢، المحلي ١ / ٢٥٠... تحفة المودود بأحكام المولود (٢٧٩)
- ٢٨ ينظر: بعض النظريات الفقهية في البصمة الوراثية للدكتور محمد باخضمة، ص ٢٦، المغني ٦ / ١٢٦، البصمة الوراثية (ص: ١٧)

- ٢٩ ينظر: إثبات النسب ونفيه بالبصمة الوراثية ص ٥, حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجزائي في التشريعين الاردني والعراقي ١٢٤
- ٣٠ ينظر: البداية والنهاية ط الفكر (٧٨ / ٧) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٤ / ٢٤٧) مقاصد الشريعة الإسلامية (٣ / ٣٨٤) كنز العمال (١٢ / ٦٦٠) حياة الصحابة (٢ / ٣٣٧)
- ٣١ ينظر: البداية والنهاية ط الفكر (٧٨ / ٧), حياة الصحابة (٢ / ٣٢٥)
- ٣٢ العسب جريد النخل والخاف وهي حجارة بيض دقاق لسان العرب (١ / ٥٩٩), مجمع بحار الأنوار (٣ / ٥٩٢), مقاييس اللغة (٤ / ٣١٧) مختار الصحاح (ص: ٢٨١)
- ٣٣ ينظر: المستصفى (ص: ١٧٨) اعلام الموقعين (٢ / ٣٧٠) ميزان الاصول في نتائج العقول (١ / ٥٢٧) كتاب الاعتصام للشاطبي (١ / ٤٠٨\_٤٠٧)
- ٣٤ هو ان يقول انسان لصانع من خفاف او صفار او قصار او غيرها: اعمل لي انية من اديم او نحاس او اعمل لي خفا او جفن السيف او منديل ثوب او طبق خبز او نسخة كتاب مستسخ او وعاء قمح ونحو ذلك من عندك بثمان كذا ويبين نوع ما يعمل وصفته وقدره، فيقول الصانع: نعم, اما تضمين الصانع: فهو ضمان ما يتلفه أصحاب الصنائع مما في ايديهم من حاجات الناس وهو من المصالح المرسله. ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥ / ٢)
- ٣٥ ينظر: الموافقات (٣ / ٤٥٥) تحفة الفقهاء (٢ / ٣٦٢) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٦ / ٢٣٩) , الوصف المناسب لشرع الحكم (ص: ٢٨١), ترتيب الفروق واختصارها (٢ / ١٧٤) المصالح المرسله دراسة تحليلية ومناقشة فقهية وأصولية (ص: ٨٣) , التروك النبوية «تأصيلاً وتطبيقاً» (١ / ٤٠٣) الموافقات (٣ / ٤٥٥) وفي هامشه اقوال العلماء في حكم التضمين
- ٣٦ البيهقي في السنن الكبرى (٦ / ١٢٢)
- ٣٧ ينظر: المستصفى (ص: ١٧٨) ابهاج السبكي (٦ / ٢٦٥٦), نفائس الأصول في شرح المحصول (٧ / ٣١٦٣) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٤ / ١٦٥) , المصلحة المرسله ضوابطها وبعض تطبيقاتها المعاصرة (٣٥) , منهج الحكم على المصلحة التي لا نص فيها عند الأصوليين (ص: ٣٨) التروك النبوية «تأصيلاً وتطبيقاً» (١ / ٤٠٣)
- ٣٨ ينظر: البرهان في أصول الفقه (٢ / ٢٠٩) و(٢ / ٧٨٩) الاعتصام للشاطبي (١ / ٤١٤) فتح القدير للكمال ابن الهمام (١٠ / ٢٤٣) قواطع الادلة (٢ / ٢٤٣) , الفروق للقرافي (٤ / ١٩٠) قواعد الاحكام (٢ / ١٥٦) تاريخ التشريع الإسلامي (ص: ٢٣٦)